تقرير الحوكمة

٢٠٢١

تقرير
حوكمة الشركات

التعاريف

• المعلومات

المعلومات، والبيانات، والوثائق المرتبطة بتأسيس الشركة وبإنشطتها، وبتقاريرها وغيرها من المعلومات التى يجب على الشركة الإفصاح عنها واتاحتها للمساهمين وتمكينهم من الوصول لها والحصول عليها بموجب القانون وأحكام هذا النظام وغيره من تشريعات الهيئة.

• الهيئة

هيئة قطر للأسواق المالية.

• ميثاق المجلس

الميثاق الذي يعده المجلس لتحديد مهامه ومسؤولياته وواجبات رئيسه وأعضائه .

• المجلس

مجلس إدارة الشركة المدرجة، أو القائم على إدارة الكيان القانوني المدرج بحسب الأحوال .

• أمين سر المجلس

الشخص المعين من مجلس الإدارة وفقا لمتطلبات نظام الحوكمة، و المسؤول عن تنظيم وتنسيق المسائل التي تتعلق بالمجلس وبالشركة.

• الرئيس

رئيس مجلس إدارة الشركة ، المكلف بإدارة الشركة وفقا للقانون ، وعقد تأسيسها ونظامها الأساسي.

• الحوكمة

النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركة والتحكم بها ، ويحدد أسس ومبادئ توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف أصحاب المصالح في الشركة، مثل أعضاء المجلس ،والمدراء،والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين ، وتوضيح القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة.

• تقرير الحوكمة

تقرير سنوي مستقل بذاته يتضمن إفصاح الشركة عن التزامها بتطبيق مبادئ وأحكام نظام الحوكمة ، يتم إعتماده من قبل الرئيس ويرفعه إلى الهيئة مرفقاً بالتقرير السنوي للشركة.

• التصويت التراكمي

أسلوب تصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة . يمنح كل مساهم قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يملكها ، بحيث يحق له التصويت بها لمرشح واحد أو تقسيمها بين من يختارهم من المرشحين دون وجود اى تكرار لهذه الاصوات.

• مراقب حسابات

الشخص المصرح له وفقا لأحكام القانون والمسجل بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة للقيام بأعمال مراجعة وتدقيق البيانات والتقارير المالية وإبداء الرأي فيها ، وفقا لأصول المهنة وطبقا للمعايير الدولية للتدقيق أو معايير التدقيق المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية، والحصول على تأكيد ما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية، وهكذا أعمال التصفيات.

• العضو المستقل

عضو مجلس الإدارة الذى يتمتع بالاستقلالية التامة، ومما ينافي الإستقلالية على سبيل المثال لا الحصر، أي من الآتي:

أ- أن يكون مالكا لنسبة (١٪)على الأقل من أسهم الشركة أو أي شركة من شركاتها .

ب- أن يكون ممثلا لشخص اعتباري يملك نسبة (٥٪) على الأقل من أسهم الشركة أو أي شركة من شركاتها.

ت- أن يكون بالإدارة التنفيذية العليا للشركة أو أي شركة من شركاتها خلال السنة السابقة على انتخابات المجلس.

ث- أن تكون له صلة قرابه من الدرجة الأولى مع أي من أعضاء مجلس الإدارة أوالإدارة التنفيذية العليا بالشركة، أو في أي شركة من شركاتها.

ج- أن يكون عضو مجلس إدارة في أي شركة ضمن مجموعة الشركة المرشح لعضوية مجلس إدارتها.

ح- أن يكون موظفا خلال السنتين السابقتين على انتخابات المجلس لدى أي من الأطراف المرتبطة بالشركة أو بأي شركة من شركاتها كالمحاسبين القانونين، وكبار الموردين، أو أن يكون مالكا لحصص سيطرة لدى أي من تلك الأطراف خلال السنتين السابقتين على انتخابات المجلس.

خ- أن تكون له تعاملات مباشرة أوغير مباشرة مع الشركة أوأي شركة من شركاتها خلال السنتين السابقتين على انتخابات المجلس.

• الإدارة التنفيذية العليا

المسؤول التنفيذي الأول والمسؤولين التنفيذيين الاخرين المسؤولين مباشرة أمامه، وتشمل رؤساء وحدات الرقابة الداخلية بالشركة.

• الرقابة الداخلية

أعمال التدقيق المالي، وتقييم الأداء، وإدارة المخاطر التي تقوم بها وحدة مستقلة أو أكثر بالشركة.

• صفقة كبيرة

أي صفقة أو مجموعة صفقات متصله تهدف إلى إمتلاك أو بيع أو تأجير أومبادلة أو التصرف (باستثناء إنشاء الضمانات) بأصول الشركة أوالأصول التي ستكتسبها الشركة أومن شأنها تغييرالطبيعه الأساسية لعمل الشركة؛ أوالتي تتجاوز قيمتها الاجمالية(١٠٪)من القيمة الأقل بين القيمة السوقية للشركة أوقيمة صافي أصول الشركة وفقا لأخربيانات مالية معلنة.

• السوق

السوق الرئيسية فى بورصة قطر.

• العضو غير التنفيذي

هو عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغا لإدارة الشركة ، ولا يتقاضى اجرا منها.

• طرف ذو علاقة

يعتبر الشخص ذا علاقة بالشركة إذا كان عضو في مجلس إدارة الشركة او أي شركة من شركاتها، أو بالإدارة التنفيذية العليا للشركة أو أي شركة من مجموعتها،أو كان مالكا لنسبة (٥٪) على الأقل من أسهم الشركة اوشركة من ضمن شركاتها ،أو كان من أقارب أي من الأعضاء السابقين حتى الدرجة الثانية، وكل شخص اعتباري مسيطر عليه من عضو بمجلس إدارة الشركة أوأي شركة من شركاتها أو بإدارتها التنفيذية العليا وأقاربهم حتى الدرجة الثانية، أوالمشتركة في مشروع أو شركة من أي نوع مع الشركة أو أي شركة من مجموعتها .

• أصحاب المصالح

كل من له مصلحه مع الشركة تستند إلى حق أو مركز قانوني مثل المساهمون، والعاملين، الدائنين، العملاء، الموردون وغيرهم.

تقرير
حوكمة الشركات

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمين الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي عن الحوكمة في شركة بروة العقارية (شركة مساهمة عامة قطرية) لعام ٢٠٢١ الذي يتناول ممارسات الحوكمة التي اعتمدتها الشركة، وذلك تطبيقا لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية والصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦، وسواها في الأطر الدولية.

وانطلاقا من رؤية الشركة وقيمها المرتكزة على الريادة والالتزام والمصداقية والعمل الجماعي والنزاهة، تلتزم بروة العقارية بمبادئ الحوكمة والعمل بكل جهد ومثابرة للوصول إلى أعلى المستويات العالمية وتطبيق أفضل المعايير الدولية في مجال الحوكمة.

وتتبنى بروة العقارية أعلى معايير الإفصاح والشفافية في إطار الحوكمة الرشيدة التي تتلاءم مع أعمال الشركة وأنشطتها وفقا للتطورات المحيطة بها، حيث تلتزم الشركة بتقديم معلومات دقيقة ومتكاملة وحديثة للمساهمين ضمن إطار عملها المعتمد على الشفافية.

وانطلاقا من حرصنا على تلبية متطلبات الجهات ذات الاختصاص في دولة قطر، وتطلعنا نحو الرقي المتواصل بالعمل في الشركة ونتائج أدائها، فإننا حريصون على الالتزام بإصدار تقرير حوكمة الشركة بشكل سنوي لعرضه على مساهمي الشركة في اجتماع الجمعية العامة..

والله ولي التوفيق،،،

صلاح بن غانم العلي
رئيس مجلس الإدارة

١. تمهيد

تعتبر الحوكمة المؤسسية من أهم الركائز التي تعتمد عليها شركة بروة من أجل ترسية ثقافة الشفافية والوضوح في تعاملاتها التجارية والإدارية، وذلك حرصا منها على حماية حقوق المستثمرين، وحقوق أصحاب المصالح الأخرى، ومساهمي الأقلية وبهدف تصويب أعمالها وإدارتها بما يتناسب مع أفضل الممارسات العالمية، والأطر التنظيمية المعتمدة.

وتُعرَف قوانين حوكمة الشركات على أنها الأسس المنظمة للعلاقات بين الأطراف الأساسية في الشركة (أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، المساهمين...) بهدف توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين و أصحاب العلاقة والمصالح الاخرى.

تعتبر حوكمة الشركات جزء لا يتجزأ من ثقافة شركة بروة العقارية ش.م.ع.ق وممارساتها التجارية. تهدف حوكمة الشركات لشركة بروة العقارية إلى ترسية وتحقيق الأهداف التالية:

- الشفافية: الوضوح في العمليات التجارية والتشغيلية للشركة، والإبتعاد عن الغموض والسرية والتضليل، وجعل كل الأمور قابلة للتحقق والتأكيد.
- المساءلة: وهي حق المساهمين في مساءلة الإدارة التنفيذية عن أدائها، وهذا حق يضمنه القانون والنظام الأساسي للشركة. كما تضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية أمام المجلس ومسؤولية المجلس أمام المساهمين.
- المساواة: وهي المساواة بين صغار وكبار المستثمرين، المحليين والأجانب على حد سواء. يضمن النظام الأساسي لشركة بروة هذا المبدأ من حيث المساواة في حقوق التصويت، والمساءلة، والترشيح ، وحق الوصول للمعلومات.
- المسؤولية: وهي مسؤولية شركة بروة في الإعتراف بحقوق أصحاب المصالح الممنوحة بالقانون، وتشجيع التواصل والمشاركة بين الشركة وأصحاب المصالح.

٢. تقرير مجلس الإدارة حول الامتثال مع تشريعات هيئة قطر للأسواق المالية بما فيها نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسي

قام مجلس الإدارة بتقييم مدى امتثال الشركة مع تشريعات ("التشريعات") هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") ذات الصلة، بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي ("النظام") الصادر عن الهيئة. وبناء على هذه التقييم، تؤكد الشركة بامتثالها مع أحكام النظام من جميع النواحي الجوهرية.

٣. إطار وسياسات الحوكمة

تلتزم شركة بروة العقارية بتطبيق أعلى درجات الحوكمة المؤسسية في تعاملاتها اليومية، من خلال تحقيق الامتثال التام لقوانين حوكمة الشركات المدرجة في السوق، والتي تنظمها هيئة قطر للأسواق المالية.

يتم توفير الإطار التوجيهي لنظام حوكمة شركة بروة العقارية بواسطة نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية والصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ والذي تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٧م ، بالإضافة إلى القوانين السارية واللوائح الأخرى في دولة قطر وبورصة قطر.

كما تحرص الشركة بالإستمرار على تحديث النظم واللوائح الداخلية بما يعكس تحديثات الجهات المنظمة على هذه القوانين متى تطلب ذلك.

٣،١ سياسة الترشيحات

يعد مجلس الإدارة من أهم العناصر التي ترسي دعائم حوكمة الشركة وترسم مسلكها نحو النجاح والتقدم. لذا، كان من الضروري وضع سياسة جامعة للأحكام التي تضبط عضوية المجلس في ضوء النظام الأساسي للشركة وقواعد حوكمة الشركات الصادرة من هيئة قطر للأسواق المالية. وقد يسرت هذه السياسة الوصول إلى جميع الأحكام والضوابط التي تحدد معايير وإجراءات عضوية مجلس الإدارة وبالتالي سهلت تطبيقها ، فقد بينت كيفية تشكيل المجلس وفترة عضويته والأحكام الخاصة بشروط الترشح وشروط العضوية التي يمكن لعضو المجلس أن يندرج تحتها من تنفيذي وغير تنفيذي ومستقل وغير مستقل. كما وضحت السياسة كيفية إجراء انتخابات مجلس الإدارة والحالات التي تنتهي بها العضوية وآلية شغل المراكز الشاغرة فيه.

تقرير
حوكمة الشركات

٣،٢ سياسة المكافآت

يلتزم مجلس إدارة شركة بروة العقارية بسياسة المكافآت المنصوص عليها في المادة (٤٠) من النظام الأساسي للشركة، والمنصوص عليها بقانون الشركات التجارية الذي حدد في تعديله الصادر في العام ٢٠١٥ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بنسبة لا تزيد على (٥٪) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطيات والاستقطاعات القانونية وتوزيعات الارباح. ويقوم المجلس بعرض مقترح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على الجمعية العامة للموافقة عليها.

٣،٣ سياسة تعارض المصالح

اعتمدت شركة بروة العقارية سياسات صارمة تحكم تعاملات الأشخاص الباطنيين وتضارب المصالح الذي قد ينشأ من جلب أشخاص منخرطين في التجارة والمجتمع المدني للعمل كمدراء ومسؤولين تنفيذيين وموظفين في شركة بروة. وقد قامت شركة بروة بوضع هذه السياسات للكشف عن هذه الامور ولتفادي فقدان الموضوعية، والحفاظ على استقلالية أصحاب القرار بما يخدم مصلحة المساهمين، حيث أن الشركة وجميع موظفيها يلتزمون بالإفصاح بشكل دوري عن أي مصالح مشتركة أوعمليات فيما بينهم أو مع أي طرف آخر له علاقة مباشرة بالشركة.

٣،٤ سياسة الإفصاح

تلتزم شركة بروة العقارية بمتطلبات الإفصاح المقررة من قبل الهيئة عن طريق وضع سياسة تهدف إلى الإفصاح رسمياً بالمعلومات النوعية والكميّة التي تكشف عنها لصالح أصحاب المصالح ، وتضع أنظمة الرقابة الداخلية للإشراف على عملية الإفصاح . وتسعى الشركة إلى بلوغ هدف تحقيق الشفافية المالية عبر الإفصاح عن التقارير المالية والمعلومات الجوهرية والمعلومات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والإفصاح عن المعلومات الخاصة بكبار المساهمين اوالمساهمين المسيطرين وذلك وفقاً لشروط التبليغ التنظيمية . وتساعد هذه السياسة المجلس والإدارة التنفيذية وإداراة الشركة ذات الصلة على فهم أدوارها ومسؤولياتها في عملية الإفصاح.

٣،٥ سياسة المدقق الخارجي

يعتبر التدقيق الخارجي جزءاً لا يتجزأ من سلامة أعمال شركة بروة. ونظراً لأهمية أعمال التدقيق الخارجي، قامت الشركة بوضع سياسة تنظم شؤون مدقق الحسابات الخارجي كافة بما ينسجم انسجاماً تاماً مع متطلبات وقواعد الحوكمة ذات الصلة.

قامت شركة بروة العقارية وفقاً لقرار الجمعية العمومية التي انعقدت بتاريخ ٨ مارس ٢٠٢١، بتعيين شركة ديلويت اند توش كمدقق خارجي للشركة للعام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بناءً على توصية مجلس الادارة والعروض الفنية والمالية التي تم الحصول عليها في ضوء متطلبات نظام الحوكمة الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية.

إن شركة ديلويت اند توش مستقلة تماما عن إدارة شركة بروة العقارية ومجلس إدارتها وهي مقيدة في سجل مراقبي الحسابات المنصوص عليه في القانون رقم (٣٠) لعام ٢٠٠٤ الخاص بتنظيم مهنة مراقبة الحسابات.

٤. مجلس الإدارة

مجلس الإدارة هو السلطة التي تتمتع بجميع الصلاحيات اللازمة للقيام بأعمال الشركة باستثناء تلك التي تختص بها الجمعية العمومية وفقاً للقانون أو النظام الأساسي للشركة. كما يعتبر مجلس إدارة شركة بروة العقارية هو الكيان الإداري الرئيسي. ومن ضمن أدواره ومسؤولياته دعم الهيكل الإداري والحفاظ على الاتجاه الاستراتيجي وضمان الكفاءة والفعالية وتعزيز الوضع العام والحفاظ على النزاهة والمحاسبة في المؤسسة، والخضوع للمساءلة، والاستجابة لمطالب المساهمين، وحضوره المنتظم للاجتماعات الهامة ذات الصلة والمساعدة في الحفاظ على مهمة ورؤية شركة بروة، ومناقشة أو الموافقة على تقارير التدقيق الداخلي وتعيين مدققين حسابات خارجيين وطرح الأفكار التي من شأنها تعزيزأداء عمليات الشركة بما في ذلك الشركات التابعة لها وتطبيق الحوكمة الفعالة.

٤،١ تشكيل مجلس الإدارة

بالإستناد إلى النظام الأساسي للشركة، يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء يعين مالك السهم الممتاز ثلاثة منهم حسب النسبة الحالية من تملكه للأسهم، ولا يجوز عزل أي منهم إلا بقرار من مالك السهم الممتاز، وأربعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة العادية بطريقة الاقتراع السري . ولا يشارك مالك السهم الممتاز في عملية التصويت . وينتخب مجلس الإدارة بالإقتراع السري رئيسا ونائبا للرئيس لمدة (٣) سنوات.

ويتضمن الجدول التالي بياناً بأعضاء مجلس الإدارة لعام ٢٠٢١:

عضو مجلس الإدارة	المنصب	الوضع
سعادة السيد/ صلاح بن غانم العلي	رئيس مجلس الإدارة (الديار القطرية)	غير تنفيذي – غير مستقل
السيد/ عبدالله حمد العطية	نائب رئيس مجلس الإدارة (الديار القطرية)	غير تنفيذي – غير مستقل
السيد/ أحمد محمد طيب	عضو (الديار القطرية)	غير تنفيذي – غير مستقل
السيد/ ناصر سلطان الحميدي	عضو بالإنتخاب	غير تنفيذي – مستقل
السيد/ عبدالرحمن محمد الخيارين	عضو بالإنتخاب	غير تنفيذي – مستقل
السيّد/ ناصر علي غصاب الهاجري	عضو شركة رأس ركن للإستثمارالعقاري (بالإنتخاب)	غير تنفيذي – مستقل
السيد/ أحمد خالد الغانم	عضو بالإنتخاب	غير تنفيذي – مستقل

٤،٢ نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

يتضمن مجلس إدارة الشركة اعضاء من ذوي الخبرات والمهارات والكفاءات المتميزة في مختلف القطاعات. للمزيد من التفاصيل عن خبرات أعضاء مجلس الإدارة يرجى مراجعة المحلق رقم ١ من هذا التقرير.

الجدول التالي يوضح عدد الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة .

عضو مجلس الإدارة	عدد الأسهم المحجوزة لضمان العضوية في مجلس الإدارة	عدد الأسهم المملوكة في الشركة كما في ٣١/١٢/٢٠٢٠	عدد الأسهم المملوكة في الشركة كما في ٣١/١٢/٢٠٢١
سعادة السيد/ صلاح بن غانم العلي (شركة الديار القطرية)	٠	٠	٠
السيد/ عبدالله حمد العطية (شركة الديار القطرية)	٠	١٦,٠١٠	١٦,٠١٠
السيد/ أحمد محمد طيب (شركة الديار القطرية)	٠	٧,١٤٠	٧,١٤٠
السيد/ ناصر سلطان الحميدي	٠	٣,٨٣٨,٤٩٣	٤,٥١٩,١٦٣
السيد/ عبدالرحمن محمد الخيارين	٠	١	١
السيّد/ ناصر علي غصاب الهاجري (شركة رأس ركن للاستثمار العقاري)	٠	٠	٠
السيد/ أحمد خالد الغانم	٠	٠	٠

٤،٣ واجبات رئيس مجلس الإدارة

من مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة قيادة الشركة لتحقيق أهدافه الاستراتيجية والعائد المناسب للمساهمين ، كما يتولى قيادة المجلس والإشراف على دوره بشكل كامل واعتماد جداول اعمال اجتماعات المجلس ، هذا بالإضافة إلى مناقشة اعضاء المجلس بالتوصيات والتحسينات والمبادرات الاستراتيجية والموازنات التقديرية والفرص الاستثمارية المتاحة والتأكد من قيام المجلس بالمهام المنوطة به ، إضافة إلى مناقشة امورالشركة العامة بشكل دوري مع اعضاء المجلس والتحقق من وجود آلية لتقييم مستوى أداء الأعضاء بالإضافة إلى التواصل مع المساهمين . ولرئيس المجلس ان ينيط بعض مهامه إلى الأعضاء أواللجان أوالعضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي حسب ما يراه مناسباً . كما ويقوم ايضا بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي بخصوص الموارد المالية والبشرية لتحقيق الأهداف المرجوة ومراقبة مستوى أداء الشركة بشكل عام دوريا من خلال الرئيس التنفيذي.

تقرير
حوكمة الشركات

٤،٤ واجبات أعضاء مجلس الإدارة

يقوم أعضاء مجلس الإدارة غيرالتنفيذيين بإعطاء مقترحات مستقلة بشأن المسائل الاستراتيجية وتطويرالمقترحات المتعلقة بها ، كما يقومون بدراسة أداء الإدارة في تحقيق الأهداف المتفق عليها ومراقبة أداء الشركة في تحقيق أهدافها وغاياتها المتفق عليها ، والإشراف على تطويرالقواعد الإجرائية الخاصة بحوكمة الشركة ، وضمان إعطاء الأولوية لمصلحة الشركة والمساهمين في حال حصول أي تضارب للمصالح . كما يقوم أعضاء المجلس غيرالتنفيذيين بمراجعة سلامة المعلومات والضوابط والأنظمة المالية وضمان قوة وسلامة هذه الضوابط ، وإتاحة مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة لمجلس الإدارة أولجانه المختلفة من خلال مشاركتهم الفعالة في اجتماعات المجلس والجمعيات العمومية ، وفهم آراء المساهمين بشكل متوازن وعادل.

٤،٥ مسؤوليات والتزامات أعضاء مجلس الإدارة:

على مجلس الإدارة ان يؤدي وظائفه ومهامه وان يتحمل مسؤولياتة وفقا للاتي :

١. يجب أن يؤدي المجلس مهامة بمسؤولية وحسن نية وجدية واهتمام ، وأن تكون قراراتة مبنية على معلومات وافية من الإدارة التنفيذية، أو من أي مصدر اخر موثوق بة.
٢. يمثل عضو المجلس جميع المساهمين ، وعلية أن يلتزم بما يحقق مصلحة الشركة لا مصلحة من يمثله أومن صوت له لتعيينه بالمجلس.
٣. يجب أن يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية ، وإجراءات اتخاذ القراررومدة التفويض ، كما يحدد الموضوعات التي يتحفظ بصلاحية البت فيها ، وترفع الإدارة التنفيذية تقاريردورية عن ممارستها للصلاحيات المفوضة.
٤. يجب على المجلس التأكد من وضع إجراءات لتعريف أعضاء المجلس الجدد بعمل الشركة وبخاصة الجوانب المالية والقانوونية فضلاعن تدريبهم إن لزم الأمر.
٥. يجب على المجلس التأكد من إتاحة الشركة المعلومات الكافية عن شؤونها لجميع أعضاء المجلس بوجة عام ولإعضاء المجلس غيرالتنفيذيين بوجه خاص وذلك من أجل تمكينهم من القيام بواجباتهم ومهامهم بكفاءة .
٦. لايجوز للمجلس إبرام عقود القروض التي تجاوزاجالها ثلاث سنوات ، أو بيع عقارات الشركة أورهنها ، أو إبراء مديني الشركة من التزاماتهم إلا إذا كا ن مصرحا له بذلك في نظام الشركة وبالشروط الواردة فية ، وإذا تضمن نظام الشركة أحكاما في هذا الشأن ، فلا يجوز للمجلس القيام بالتصرفات المذكورة إلا بإذن من الجمعية العامة ، مالم تكن تلك التصرفات داخلة في أغراض الشركة.
٧. الانتظام في حضوراجتماعات المجلس ولجانه،عدم الانسحاب من المجلس إلا لضرورة وفي وقت المناسب.
٨. إعلاء مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وسائرأصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الخاصة.
٩. إبداء الرأي بشأن المسائل الاستراتيجية للشركة،وسياستها في تنفيذ مشاريعها،ونظم مساءلة العاملين بها،ومواردها،والتعيينات الأساسية،ومعاييرالعمل بها .
١٠. مراقبة أداء الشركة فى تحقيق أغراضها وأهدافها ، ومراجعة التقاريرالخاصة بأدائها بما التقاريرالسنوية ونصف السنوية والربعية.
١١. الإشراف على تطوير القواعد الإجرائية الخاصة بالحوكمة ، والعمل على تطبيقها بالشكل الأمثل وفقا لهذا النظام.
١٢. استغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة بتنوع اختصاصاتهم ومؤهلاتهم في إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة ، والعمل على تحقيق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح.
١٣. المشاركة الفعالة في الجمعيات العامة للشركة ، وتحقيق مطالب أعضائها بشكل متوازن وعادل.
١٤. عدم الإدلاء بأية تصريحات أوبيانات أومعلومات دون إذن كتابي مسبق من الرئيس أومن يفوضه في ذلك ، وعلى المجلس تسمية المتحدث الرسمي باسم الشركة.
١٥. الإفصاح عن العلاقات المالية والتجارية ، والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلبا على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.

٤،٦ قواعد سلوك مجلس الإدارة

يلتزم مجلس إدارة شركة بروة بأعلى مستويات النزاهة والسلوك التجاري و"بقواعد الأخلاق والسلوك المهني"، فضلا عن تفاصيل الوصف الوظيفي المنصوص عليها في دليل وسياسات حوكمة الشركات لشركة بروة. يعتبر مجلس الإدارة الممثل لمصالح المساهمين في الشركة ، حيث يجب على كافة الأعضاء تطبيق قيم الشركة ، وممارسة كافة تعاملاتهم بصدق ونزاهة. كما يقوم أعضاء المجلس بالتصرف بحسن نية وبما يخدم مصلحة بروة والمساهمين ، إضافة إلى تعزيز ثقافة السلوك الأخلاقي.

٤،٧ ميثاق المجلس

قامت الشركة بإعداد "ميثاق المجلس" لمساعدة مجلس إدارتها على ممارسة صلاحياته وأداء واجباته ، ويُفصّل الميثاق الغرض من المجلس ، تكوينه ، ودور المجلس ومسؤولياته وإجراءات الاجتماعات والنصاب والقرارات ، وتم نشره على موقع الشركة الإلكتروني ليصبح مرجعاً عاماً لأصحاب المصالح.

٤،٨ فصل المهام

تنتهج الشركة مبدأ الفصل بين منصب رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالشركة، حيث يشغل سعادة السيد/ صلاح بن غانم العلي منصب رئيس مجلس الإدارة ، بينما يشغل السيد/ عبدالله جبارة الرميحي الرئيس التنفيذي لشركة بروة العقارية.

٤،٩ حظر الجمع بين المناصب

لايجوز لأحد بشخصه أو بصفته أن يكون رئيسا للمجلس أو نائبا للرئيس في أكثر من شركتين يقع مركزيهما الرئيسي في الدولة، ولا أن يكون عضوا في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات تقع مراكزها الرئيسية في الدولة، ولا أن يكون عضوا منتدبا للإدارة في أكثر من شركة واحدة مركزها الرئيسي في الدولة، ولا أن يجمع بين عضوية مجلسي إدارة شركتين تمارسان نشاطا متجانسا.

ويحظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالشركة، ولا يجوز للرئيس أن يكون عضوا في أي من لجان المجلس .

ويجب على رئيس وأعضاء المجلس تقديم إقرارا سنويا يحفظه أمين السر في الحافظة المعدة لذلك، يقر فيه كل منهم بعدم الجمع بين المناصب التي يحظرالجمع بينها وفقا للقانون .

٤،١٠ اجتماعات المجلس

تُعقد اجتماعات مجلس الإدارة بصورة منتظمة وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والنظام الأساسي للشركة ، ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرعن هيئة قطر للأسواق المالية.

يحتفظ أمين سر المجلس بمحاضر اجتماعات المجلس ويقوم بتوزيع جداول اعمال للاجتماعات وعقد مجلس إدارة شركة بروة العقارية (٦) إجتماعات خلال عام ٢٠٢١، تم من خلالها مناقشة مواضيع واستراتيجيات الشركة ومشاريعها.

٤،١١ تقييم أداء أعضاء المجلس

تتولى لجنة المكافأت والترشيحات عملية التقييم بشكل سنوي وفقا للمنهجية التي اعتمدها مجلس الإدارة في نظام الحوكمة الداخلي للشركة في العام وذلك توفير نظام مناسب لمراقبة أداء المجلس وللتأكد من أن اعضاء المجلس يقومون بدورهم ومسؤولياتهم بشكل تام.

٤،١٢ مكافآت المجلس

بلغت قيمة مكافآت المجلس عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ما قيمته ٨٥٠٠٠ الف ريال قطري.

٤،١٣ أمين سر المجلس

تم تعيين أمين سر لمجلس إدارة الشركة بمؤهلات جامعية وخبرات عملية ذات صلة. وتحكم الشروط المرجعية والوصف الوظيفي مهام أمين سر المجلس المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات ، ويكون مسؤولاًعن إعداد مواضيع جداول أعمال الاجتماعات لمجلس الإدارة ، تحرير محاضر اجتماعات المجلس ، التنسيق بين أعضاء المجلس ، وبين المجلس وأصحاب المصالح الأخرين ، بمن فيهم المساهمين والإدارة والموظفين هذا بالإضافة إلى أرشفة وتنظيم وحفظ سجلات محاضر اجتماعات المجلس ، والوثائق والتقارير المتصلة بعمل المجلس واللجان المنبثقة عنه والمراسلات ذات الصلة ، بالإضافة إلى الحرص على التواصل وإنسياب المعلومات بين المجلس والإدارة التنفيذية والمساهمين.

٥. لجان المجلس

يتمتع مجلس إدارة الشركة بنموذج إداري مرن لتيسيرالقيام بأعماله ، وتقوم ركائزهذا النموذج على انبثاق ثلاث لجان عن مجلس الإدارة (اللجنة التنفيذية – لجنة الترشيحات المكافآت – لجنة التدقيق). تلعب كل لجنة دوراً جوهرياً في مساعدة المجلس على القيام بالمهام والواجبات المنوطة به في إدارة الشركة بفعالية.

تلتزم لجان المجلس بالشروط المرجعية التفصيلية الخاصة بها ، وتقدم تقاريرمنتظمة إلى المجلس حول الإجراءات التي تتخذها والمداولات التي تُجريها . يعتمد المجلس في تشكيل هذه اللجان والشروط المرجعية الخاصة بهابتطبيق بنود نظام الحوكمة .

تقرير
حوكمة الشركات

و يلي أدناه لجان مجلس الإدارة ومهام وأعضاء كل لجنة خلال العام ٢٠٢١:

٥،١ لجنة التدقيق

تتألف لجنة التدقيق في شركة بروة العقارية من ثلاثة أعضاء يرأسهم عضومستقل ، يتمتعون بخبرات مالية في مجال التدقيق . تقوم لجنة التدقيق بمراقبة السياسات المالية والمحاسبية والضوابط المالية والداخلية بصفة منتظمة. يُقدم قسم التدقيق الداخلي تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق بما يكفل استقلالية هذه الضوابط الداخلية. كما توصي اللجنة بالمدققين الخارجيين إلى المجلس لاعتمادهم في إجتماع الجمعية العمومية السنوية وتتولى إدارتهم.

اجتمعت لجنة التدقيق ستة إجتماعات خلال العام ٢٠٢١.

أعضاء لجنة التدقيق للعام ٢٠٢١:

السيد/ ناصر سلطان الحميدي	الرئيس	غير تنفيذي	مستقل
السيد/ أحمد محمد طيب	عضو	غير تنفيذي	غير مستقل
السيد/ أحمد خالد الغانم	عضو	غير تنفيذي	مستقل

أنجزت اللجنة عددا من الاعمال المهمة في ٢٠٢١، منها :

١. مناقشة تقارير مراقب الحسابات عن البيانات المالية لعام ٢٠٢١ ورفع التوصية لمجلس الإدارة .
٢. مراجعة النتائج المالية الفصلية والنصف سنوية والنهائية للعام المالي ٢٠٢١ ورفع توصية لمجلس الإدارة.
٣. تقديم مقترح لمجلس الإدارة عن تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية ٢٠٢١ والاتعاب المقدرة لهم .
٤. تقديم مقترح لمجلس الإدارة عن تعيين هيئة للرقابة الشرعية للسنة المالية ٢٠٢١ والأتعاب المقدرة لهم
٥. وضع خطة تدقيق داخلي للعام ٢٠٢٢.
٦. متابعة تنفيذ خطة التدقيق ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة .
٧. الموافقة على موازنة إدارة التدقيق الداخلي لعام ٢٠٢٢.
٨. تفعيل دور إدارة المخاطر بالشركة.

بناءً على التقييم السنوي، فإن مجلس الإدارة راضٍ عن أداء اللجنة في تنفيذ مسؤولياتها وسلطاتها والتوصيات التي قدمتها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٥،٢ لجنة المكافآت والترشيحات

تتألف لجنة المكافآت و الترشيحات في شركة بروة العقارية من ثلاثة أعضاء، تكون مسؤولة عن وضع إجراءات تتسم بالشفافية لترشيح وتعيين أعضاء المجلس وتحديد مسؤولياتهم والتأكد من توافر المهارات المناسبة والتزامهم بالمواعيد. كما تتولى اللجنة مهمة ممارسة الإشراف على تقييم المجلس الإدارة ، والإشراف على شؤون حوكمة الشركات للمجلس بما في ذلك الصياغة والتوصية بمبادئ وسياسات الحوكمة وتحديد سياسة المكافآت في الشركة بما في ذلك المكافأة التي يتقاضاها الرئيس وكل أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا.

إجتمعت لجنة المكافآت والترشيحات اجتماعين خلال العام ٢٠٢١.

أعضاء لجنة المكافآت والترشيحات لعام ٢٠٢١:

السيد/ ناصر علي الهاجري	الرئيس	غير تنفيذي	مستقل
السيد/ عبدالله حمد العطية	عضو	غير تنفيذي	غير مستقل
السيد/ أحمد خالد الغانم	عضو	غير تنفيذي	غير مستقل

أنجزت اللجنة عدداً من الاعمال المهمة في ٢٠٢١، منها :

١. دراسة ومناقشة آلية مكافأت موظفي الشركة والرئيس التنفيذي للشركة.
٢. تقديم مقترح لمجلس الإدارة لمكافأت أعضاء المجلس السنوية ومكافأة أعضاء لجان مجلس الإدارة .
٣. مناقشة تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجانه.
٤. مقابلة مجموعة من المرشحين لتولي مناصب قيادية في الشركة .
٥. رفع توصية لمجلس الإدارة بالمرشح لمنصب الرئيس التنفيذي لشركة وصيف .

بناءً على التقييم السنوي، فإن مجلس الإدارة راضي عن أداء اللجنة في تنفيذ مسؤولياتها وسلطاتها والتوصيات التي قدمتها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٥،٣ اللجنة التنفيذية

تتألف اللجنة التنفيذية في شركة بروة العقارية من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين تم تعيينهم من قبل المجلس لتأدية دور الهيئة الاستشارية للمجلس ومراجعة استراتيجية العمل والموازنة السنوية وهيكل رأسمال بروة وتقديم التوصيات إلى المجلس بأكمله.

اجتمعت اللجنة التنفيذية ثلاثة عشر إجتماعا خلال العام ٢٠٢١.

أعضاء اللجنة التنفيذية ٢٠٢١:

السيد/ عبدالله حمد العطية	الرئيس	غير تنفيذي	غير مستقل
السيد/ عبدالرحمن محمد الخيارين	عضو	غير تنفيذي	مستقل
السيد/ ناصر علي الهاجري	عضو	غير تنفيذي	مستقل

أهم انجازات اللجنة لعام ٢٠٢١:

١. مناقشة الموازنة التقديرية لعام ٢٠٢٢ ورفع التوصية لمجلس الإدارة .
٢. مناقشة مؤشرات الأداء لسنة ٢٠٢٢ ورفع التوصية لمجلس الإدارة.
٣. دراسة مجموعة من عروض التمويل وإعادة التمويل للشركة ورفع التوصية لمجلس الإدارة.
٤. دراسة تحديث السياسات والإجراءات في بعض إدارات الشركة ورفع التوصية لمجلس الإدارة.
٥. مراجعة دراسات الجدوى لمجموعة من المشاريع ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة .
٦. متابعة تنفيذ مشاريع الشركة.
٧. دراسة مقترم التعديل على الهيكل التنظيمي للشركة ورفع التوصية لمجلس الإدارة.
٨. الإطلاع على الموقف النقدي للشركة.

بناءً على التقييم السنوي، فإن مجلس الإدارة راضي عن أداء اللجنة في تنفيذ مسؤولياتها وسلطاتها والتوصيات التي قدمتها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٦. الإدارة التنفيذية

السيد/ عبدالله جبارة الرميحي :

يشغل السيد/ عبد الله جبارة الرميحي حالياً منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس مجلس إدارة شركة قطر لإدارة المشاريع وكذلك رئيس لجنة الاستثمار في وزارة الرياضة، وقد شغل قبلها منصب الرئيس التنفيذي لشركة وصيف لإدارة الأصول ونائب رئيس مجلس إدارة شركة قطر لإدارة المشاريع، كما كان قد تولى عدداً من المناصب الإدارية والإشرافية في العديد من الشركات التابعة والزميلة لشركة بروة، وقد عُين "الرميحي" سابقاً كمدير التدقيق لمجموعة بروة العقارية ورئيس العمليات ومدير المشاريع لدى بنك بروة، ورئيس مجلس الإدارة والمدير المفوض لشركة أملاك للتمويل، كما تقلد العديد من المناصب الإدارية في عدد من القطاعات ذات العلاقة بإدارة المشاريع والإدارة العامة.

هو حاصل على درجتي الماجستير والبكالوريوس في الإدارة ونظم المعلومات من جامعات المملكة المتحدة، بالإضافة لبرنامج الإدارة التنفيذي من جامعة فرجينيا في الولايات المتحدة الأمريكية.

تقرير
حوكمة الشركات

يتمتع "الرميحي" بخبرة عملية تزيد عن ٣٠ عاماً في مجالات القيادة الإدارية والمالية والإستراتيجية وقيادة العمليات في عدد من القطاعات المتنوعة بما في ذلك قطاع التطوير العقاري وإدارة الأصول والمرافق وقطاع الخدمات المصرفية والمالية وقطاع تكنولوجيا المعلومات.

ويشغل "الرميحي" عضوية زميل في معهد تشارترد للإدارة (CMI)، وإلتحق "الرميحي" في عدد من الدورات التنفيذية والمهام التطويرية في مجالات مختلفة كالإدارة المالية والاستثمار والحوكمة والاستراتيجيات، ولديه سجل حافل بالنجاحات في قيادة المؤسسات والقدرة على تطويرها وتوظيف مواردها لتحقيق رؤيتها وأهدافها والوصول إلى أفضل الممارسات ضمن تلك المؤسسات التي تتميز بالديناميكية والحركة والتغيير.

السيد/ تامر السيد:

يشغل السيد/ تامر السيد محمد منصب رئيس الشؤون المالية للمجموعة منذ مايو ٢٠١٤ ، وقد إلتحق السيد / تامر بمجموعة بروة العقارية في العام ٢٠٠٨ كما يشغل حالياً منصب عضوية مجلس الإدارة للعديد من الشركات التابعة والزميلة لشركة بروة.

إن السيد/ تامر حاصل على بكالوريوس تجارة – شعبة المحاسبة من جامعة القاهرة ، كما أنه حاصل على العديد من المؤهلات المهنية العالمية مثل CPA, CMA ويقوم بالإعداد لإختبار CFA III.

وتزيد مدة الخبرة المهنية للسيد / تامر، عن ٢١ عاماً ما بين مجالات التدقيق الخارجي والشؤون المالية في العديد من المؤسسات العالمية والشركات.

السيد/ يوسف احمد البنعلي:

يشغل السيد / يوسف البنعلي رئيس العمليات المؤسسية للشركة منذ ابريل ٢٠١٧، تدرج فى مناصب مختلفة خلال مسيرتة العملية والتى بدأت سنة ١٩٩٥ فى عدد فى الشركات والمؤسسات ومنها قطر للبترول– وزارة التربية والتعليم – الهيئة القطرية للاعمال الخيرية . كما يشغل منصب عضو في لجان الإدارة التنفيذية.

تخرج السيد يوسف البنعلي من جامعة قطر سنة ١٩٩٩ بدرجة الدبلوم التكنولوجي – تخصص ادارة مكاتب.

السيدة/ دانه عبدالعزيز الأنصاري:

تشغل السيدة دانه عبدالعزيز الانصاري منصب مدير الشؤون القانونية والالتزام للمجموعة منذ يناير ٢٠١٨. و كما شغلت منصب مدير إدارة التقاضي وشؤون الشركات بشركة بروة ومستشار قانوني أول وشغلت مناصب اخرى خلال فترة عملها في المجموعة منذ ٢٠٠٦ . كما تشغل منصب عضوية مجلس الإدارة لعدد من الشركات التابعة والزميلة لشركة بروة بالإضافة إلى عضوية لجان الإدارة التنفيذية.

حاصلة على شهادة البكالوريوس بالقانون من جامعة قطر وحاصلة على شهادة الماجستير التنفيذي بالقانون من جامعة نورث وسترن بالولايات المتحدة الأمريكية ودبلوم في إدارة الأعمال من جامعه آي.إي لإدارة الأعمال.

السيد / محمد إبراهيم العمادي:

يشغل السيد محمد إبراهيم العمادي منصب رئيس إدارة الأصول لشركة بروة العقارية منذ يوليو ٢٠٢٠. وقد شغل العديد من المناصب الأخرى خلال مسيرته المهنية، فقد بدأ مسيرته المهنية كمهندس صيانة ثم عمل بمنصب مدير اداره الصيانة في شركة قطر ستيل خلال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٨.

كما عمل أيضاً كرئيس لإدارة الأصول العقارية في الشركة القطرية للاستثمارات العقارية خلال الفترة ما بين ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٨. ولاحقا، شغل منصب مدير قطاع المشاريع في شركة وصيف لإدارة الأصول خلال الفترة ما بين ٢٠١٨ حتى يوليو ٢٠٢٠.

حصل السيد محمد إبراهيم العمادي على بكالوريوس في الهندسة الصناعية والأنظمة من جامعة جنوب كاليفورنيا (USC) في عام ١٩٩٥.

السيد / احمد إبراهيم الدرويش:

يشغل المهندس/ أحمد إبراهيم الدرويش حالياً منصب رئيس قطاع التطوير العقاري في مجموعة بروة العقارية. يمتلك المهندس أحمد إبراهيم الدرويش خبرة طويلة في مجاله حيث عمل في شركة راس غاز ما يقارب ١٩ عاماً، تدرج خلالها في المناصب حيث عمل كرئيساً للموارد البشرية ورئيساً للقطاع الإداري. وانتقل بعدها للعمل في شركة كيوكيم كرئيساً للقطاع الإداري.

حاصل على درجة البكالوريس في الهندسة المدنية من جامعة قطر، كما أنه حاصل على ماجستير إدارة الأعمال من جامعة هال في المملكة المتحدة، وماجستير إدارة المشاريع من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية.

لدى الدرويش عضوية في معهد الإدارة المعتمد في المملكة المتحدة (CMI)، ومعهد إدارة المشاريع (PMI) وفي الرابطة الدولية لإدارة

المرافق (IFMA).

الأسهم المملوكة من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية :

١. السيد / يوسف أحمد البنعلي - رئيس العمليات المؤسسية للشركة، يملك عدد ٥،٤١٠ سهم.

مكافآت وتعويضات الإدارة التنفيذية لعام ٢٠٢١:

بلغت قيمة مكافآت وتعويضات الإدارة التنفيذية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ما قيمته ٣١,٤٦٢ الف ريال قطري.

انجازات الإدارة التنفيذية في عام ٢٠٢٠:

١. ارفع معدلات الاشغال في غالبية المشاريع لتصل إلى نسبة تتجاوز ٩٠٪
٢. استمرار أعمال تطوير مشروعي الوكرة (مدينتنا وبراحة الجنوب) وتحقيق نسب إنجاز متميزة.
٣. استمرار اعمال تطوير مشروع المدارس (الحزمة الأولى) وتحقيق نسب إنجاز متميزة.
٤. الاتفاق مع الدولة على تأجير مشروع مدينتنا بالوكرة خلال فعاليات كأس العالم ولمدة ٦ أشهر وتم توقيع الاتفاقية في فبراير ٢٠٢٢.
٥. الاستمرار في استخدام جزء كبير من مشروع مكينس لأغراض الحجر الصحي وهو ما دعم الإيرادات التأجيرية للمجموعة عن السنة المالية ٢٠٢١.
٦. بيع أرض الرياض بما عزز من الموقف النقدي للمجموعة بقيمة ٧٤٢ مليون ريال سعودي وبربح بلغ ٤٦ مليون ريال قطري
٧. تغيير الغرض الاستثماري لحصة الشركة في شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية لتكون بغرض البيع وتم البيع في فبراير ٢٠٢٢
٨. طرح فكرة مشروعي فرجان وادي لوسيل ومارينا هايتس خلال معرض سيتي سكيب الدوحة
٩. تطوير منهجيات ومفهوم إدارة المشروعات وذلك بالتعاقد مع أحد الشركات المتخصصة في ذلك
١٠. إبرام اتفاقية تعاون مشترك مع شركة هواوي لدعم دمج التكنولوجيا بمشروعات بروة مما يدعم الاتجاه لتعزيز تطبيقات الطاقة المستدامة والمدن الذكية.
١١. حصول شركة بروة العقارية على شهادات الأيزو ٩٠٠١ ، ١٤٠٠١ ، ٤٥٠٠١.
١٢. رعاية مؤتمر المنظمة الدولية للمدن و الأقاليم نوفمبر٢٠٢١.
١٣. رعاية فعاليات حلبة لوسيل MOTO GP.
١٤. الامتثال التام بتطبيق السياسات والإجراءات الخاصة بملف أمن المعلومات المتعلق بكأس العالم قطر ٢٠٢٢.
١٥. توقيع عقد انتاج فلم توعوي وعقد منصة التدريب مع جامعة قطر خلال ٢٠٢١

بناءً على التقييم السنوي، فإن مجلس الإدارة راضي عن أداء الإدارة التنفيذية في تنفيذ مسؤولياتها وسلطاتها والتوصيات التي قدمتها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٧. نظام الرقابة الداخلية

يعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً بشكل كامل عن نظام الرقابة الداخلية في الشركة ، ويتمثل الغرض من هذا النظام بوضع معايير وأنظمة جديرة بالثقة تحتوي على وسائل الرقابة الداخلية ومن المقرر أن تكفل وسائل الرقابة هذه دقة ومصداقية حسابات وسجلات بروة، وسلامة تراخيص المعاملات وحماية أصول الشركة. والغرض من نظام الرقابة الداخلية هوالكشف عن أية مخاطر تهدد وضع بروة أوالإمتثال إلى اللوائح المنظمة وذلك من أجل وضع الأمور في نصابها الصحيح.

تجدر الإشارة الى أن الشركة قامت بتقييم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية في نهاية السنة المالية لعام ٢٠٢٠ وتم الافصاح عن نتائج التقييم في تقرير الشركة السنوي وتقرير المدقق الخارجي.

٨. إدارة المخاطرة

تقوم شركة بروة عن طريق قسم ادارة المخاطر بمراقبة مسائل المخاطرالتنظيمية وأنّ الأنشطة ذات الصلة تتم بطريقة آمنة وسليمة وبما يتسق مع اللوائح . أما لجنة التدقيق فتقوم بمراقبة السياسات المالية والمحاسبية والضوابط المالية والضوابط الداخلية ونظام إدارة المخاطر الخاص ببروة بصفة منتظمة. تقع على الإدارة مسؤولية تحديد وتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر بشكل منتظم في الشركة بأكملها. ويشمل هذا النظام الإجراءات الداخلية المطبقة في الشركة. كما أن لدى الشركة ضوابط محكمة ونظم متأصلة تحكم دخولها في صفقات وعلاقات مع أطراف ذات صلة.

وفي هذا السياق، فإن الشركة ستطبق سياسة إدارة المخاطر على مستوى الشركات بأكملها. والجوانب الرئيسية لهذه السياسة هي أن مجلس إدارة الشركة ، وبدعم من لجنة التدقيق ، وإدارة التدقيق الداخلي ، يستعرض وبشكل ربعي كافة المخاطرالتي قد تواجه الشركة والشركات العاملة التابعة لها. وتؤول مسؤولية تحديد المخاطرالتي قد تواجه أي من هذه الشركات إلى إدارتها التنفيذية وإلى موظفيها،

تقرير
حوكمة الشركات

فيما تضطلع إدارة المخاطر للشركة بمراجعة وتجميع تقييمات المخاطر التي تم تحديدها وسبل علاجها . وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة مستقلة لتقاريرإدارة المخاطربشكل ربع سنوي ، ورفع ملاحظاتها بشأن سلامة هذه التقارير للجنة التدقيق وإدارة المخاطر. وتقوم الإدارة المختصة بتجميع المخاطروالإجراءات المخطط لإتباعها لتخفيف آثار المخاطر، ورفعها بشكل فصلي للجنة التدقيق.

٩. إدارة الامتثال

ان المسؤولية الرئيسية لإدارة الامتثال في المجموعة هي مساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على الامتثال بكفاءة لحماية المجموعة من تكبد أية خسائر مالية «قد تحدث» بسبب الفشل في الامتثال بالقوانين. وتشمل مخاطر الامتثال المخاطر القانونية / التشريعية إضافة إلى الخسائر المادية ومخاطر السمعة. كما تساعد إدارة الامتثال أيضا كل من مجلس الادارة وإدارة المجموعة التنفيذية على تحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تحد من مخاطر الامتثال ومخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب، إضافة إلى أنها تقوم بدور المنسق ما بين المجموعة والجهات الرقابية وإطلاع الادارة على أية مستجدات في القوانين والأنظمة.

١٠. التدقيق الداخلي وأنشطته

تقدم إدارة التدقيق الداخلي تأكيدات وخدمات استشارية بشكل موضوعي ومستقل، بهدف إضافة قيمة للشركة وتحسين عملياتها. ويساعد هذا النشاط الذي تقوم به إدارة التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف الشركة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. كما أن إدارة التدقيق الداخلي تقوم بتقديم تقاريرها الى لجنة التدقيق الداخلي بشكل دوري وفقا لمتطلبات قواعد الحوكمة ذات الصلة.

اهم انجازات إدارة التدقيق الداخلي لعام ٢٠٢١:

١. اعداد وتنفيذ خطه التدقيق الداخلي القائمة على المخاطر.
٢. استعراض وتقييم العمليات واداره واطار الرقابة الداخلية من خلال تنفيذ خطه التدقيق الداخلي لشركه بروة والشركات التابعة الرئيسية.
٣. متابعة تنفيذ توصيات التدقيق الداخلي السابق.
٤. أداء الخدمات الاستشارية ، بما يتجاوز خدمات التدقيق الداخلي ، لمساعده الإدارة في تحقيق أهدافها ، وفقا لمعايير الدولية للمدققين الداخليين.
٥. إصدار تقارير دوريه للجنة التدقيق.
٦. أجريت مراجعات خاصه بشان المسائل المرفوعة من قبل لجنه التدقيق /مجلس الإدارة وقدمت النتائج لهم.
٧. الامتثال بدليل المراجعة الداخلية للحسابات استنادا إلى المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

يرأس إدارة التدقيق الداخلي السيد/ زايد المطوع :

يشغل السيد/ زايد المطوع منصب رئيس التدقيق الداخلي منذ سبتمبر ٢٠١٣، كما شغل العديد من المناصب الأخرى، حيث بدأ مسيرته العملية بوزارة المالية والإقتصاد كمحاسب خلال الفترة من أكتوبر ١٩٩٧ إلى فبراير ٢٠٠١، ثم عمل كمراجع حسابات بديوان المحاسبة خلال الفترة من ابريل ٢٠٠١ إلى أكتوبر ٢٠١٠، وتولى منصب رئيس قسم الشؤون المالية لدى مؤسسة دريمة خلال الفترة من فبراير ٢٠١١ إلى يناير ٢٠١٢.

حصل السيد/ زايد المطوع على بكالريوس محاسبة – كلية الإدارة والإقتصاد جامعة قطر سنة ٢٠٠٠.

١١. التدقيق الخارجي

قامت شركة بروة العقارية بتعيين شركة « شركة ديلويت اند توش (Deloitte) « مدققاً خارجياً لبروة لتقديم خدمات مراجعة نصف سنوية وتدقيق في نهاية السنة.
ويأتي هذا التعيين بعد موافقة الجمعية العامة في اجتماعها بتاريخ ٨ مارس ٢٠٢١ وتحديد أتعابه، وحيث أنه من المقيدين في سجل مراقبي الحسابات المنصوص عليه في القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم مهنة مراقبة الحسابات، وقد زاول المهنة لمدة عشر سنوات متصلة على الأقل وهو مستقلا عن الشركة وعن مجلس إدارتها.
بالإضافة الى المواد (٦٥–٦٦) من النظام الأساسي المُعدل للشركة والتي تحكم عمل ومهام مراقب الحسابات، فإن دليل الحوكمة الداخلي للشركة يتضمن الأدوار والمسؤوليات المنوطة في المدقق الخارجي وسياسة التعيين و الإنهاء بالإضافة الى دور لجنة التدقيق في الإشراف على عمل المدقق الخارجي.

١٢. التداول الداخلي والأطراف ذات العلاقة

تتبع الشركة ضوابط محكمة ونظم متأصلة تحكم دخولها في صفقات وعلاقات مع أطراف ذات صلة، كما أن سياسة الشركة تحظر على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين عقد أي صفقات بيع أو شراء لأسهم الشركة خلال الفترة المحددة من بورصة قطر وحتى الإعلان للجمهورعن البيانات المالية ولم يقم أي طرف من ذوي العلاقة بعقد أي صفقات في فترات الحظر خلال عام ٢٠٢١.
وفي ضوء متطلبات الإفصاح المحددة في قانون حوكمة الشركات والمعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية **QFMA**، فإن الشركة عززت من سياساتها الخاصة بالأطراف ذات العلاقة وخاصة إفصاحها السنوي الحالي من قبل أعضاء المجلس والإدارة العليا فيما يخص مصالحهم، ومساهمتهم، وتداول أسهم الشركة، ومجالس الإدارة الأخرى، والصفقات الجوهرية مع الشركة، والتوظيف ومساهمة الأقارب، والمؤهلات والخبرات وغيرها من المصالح.
كما قامت الشركة بصياغة مبادئ توجيهيه واضحة للتداول الداخلي وفقاً لدليل وسياسات حوكمة الشركات وذلك لمنع أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من التداول في أسهم الشركة التي قد تكون عرضة للتداول الداخلي، والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة حينما تكون متوافرة.
يمكن الحصول على معلومات حول الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة من خلال العودة إلى الملاحظة المتممة للقوائم المالية المدققة والموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

١٣. حقوق المساهمين وإتاحة المعلومات

تضمن الشركة لجميع المساهمين حق الاطلاع على كافة المعلومات والافصاحات ذات الصلة من خلال نشرها على الموقع الإلكتروني والتقارير السنوية التي تكون متاحة لكافة المساهمين، بالإضافة إلى تمكينهم من الحصول على كافة المعلومات التي تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة ومؤهلاتهم، وما يمتلكون من أسهم في الشركة، ورؤسائهم أوعضويتهم في مجالس إدارات شركات أخرى، وكذلك المعلومات المتعلقة بالمسؤولين التنفيذيين بالشركة. كما أنه من المتاح لكافة أصحاب المصالح الحصول على كافة المعلومات ذات الصلة بما لا يضر بمصلحة الشركة.
كما يحق للمساهم أو المساهمين المالكين لما يقل عن ١٠٪ من رأس مال الشركة، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العمومية للانعقاد ويحق للمساهمين الذين يمثلون ٢٥٪ من رأس المال على الأقل دعوة الجمعية العامة الغير العادية للانعقاد أن هذا البند غير موجود حالياً في النظام الأساسي وسوف يتم اضافته خلال هذه السنة.
كما يتم توزيع الأرباح وفقاً لتوصية مجلس الإدارة، ولقرار الجمعية العامة للشركة في اجتماعها العادي السنوي، وذلك في ضوء أحكام المادة (٤٠) من النظام الأساسي للشركة.
يتم توزيع الأرباح على المساهمين وفقاً لأحكام المادة (١٨) من النظام الأساسي للشركة، التي تنص على أن «كل سهم يخول صاحبه الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز سواءً بالنسبة لملكية موجودات الشركة أو في الأرباح التي تقسم على الوجه المبين فيما بعد». ووفقاً لأحكام المادة (٥٠) من النظام الأساسي للشركة، فإن لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بالأصالة أو النيابة.
هذا مع بيان أن إدارة الشركة بصدد القيام بدراسة آلية تحديد حد أدنى للأرباح الصافية التي يجب توزيعها على المساهمين وسوف تقوم الشركة بإضافة هذا البند إلى النظام الأساسي للشركة عند الانتهاء من هذه الدراسة، كما هو مطلوب بموجب نظام الحوكمة.

١٤. سجل المساهمين

مع مراعاة احاكم النظام الأساسي للشركة والمادة (١٥٩) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، والمادة (٣٠) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وبناءً على توجيهات بورصة قطر، تحتفظ الشركة بسجلات صحيحة ودقيقة وحديثة لمساهمي الشركة، حيث تقوم الشركة بطلب سجل المساهمين شهرياً من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. ويمكن لأي مساهم أو أية أطراف ذات صلة الإطلاع على سجل المساهمين، والحصول على كافة المعلومات ذات الصلة.

وفيما يلي بيان عدد اسهم كبار المساهمين في الشركة:

١٥. القضايا والنزاعات والمخالفات

تلتزم شركة بروة العقارية بنظم الحوكمة المعمول بها في هيئة قطر للأسواق المالية، ونظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية، والنظم والقوانين والإجراءات المطبقة في دولة قطر، وبالإجراءات والقوانين الدولية ذات الصلة لتأمين أعلى درجات الإلتزام والإمتثال. وتم تطوير اللوائح والنظم الخاصة بالشركة، ونظام الحوكمة بما يضمن هذا الإلتزام.
كما ان دليل الحوكمة المعتمد في الشركة يحتوي على سياسة واضحة تتعلق بالإبلاغ عن المخالفات كما تحتوي على إجراءات تفصيلية

اسم المساهم	الدولة	عدد الأسهم	%
شركة الديار القطرية	قطرية	١,٧٥١,٠٦٠,٨٧٠	٤٥%

تقرير
حوكمة الشركات

عن كيفية تطبيق هذه السياسة في الشركة. إن الشركة لم ترتكب أي مخالفات خلال سنة ٢٠٢١.
وتجدر الإشارة إلى ان هناك منازعات قضائية متداولة حاليا امام المحاكم يبلغ اجمالي عددها ١٤ قضايا تتراوح درجات التقاضي فيها بين الإبتدائي والإستئناف.

١٦. المسؤولية الاجتماعية

إن المسؤولية الاجتماعية للشركات تنصب على المسائل الأخلاقية والإجتماعية والبيئية، من هذا المنطلق، فإن شركة بروة ملتزمة بالمعايير الأخلاقية والقانونية من حيث ممارستها لنشاطاتها والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة في الشركة وعائلاتهم إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل، والإستجابة لمطالب أصحاب المصالح والبيئة التي تعمل فيها.
وتؤمن شركة بروة بأن المسؤولية الإجتماعية للشركات لا تقتصر على مجرد عمل خيري، بل تشمل الاستثمار في المجتمع. كما تشمل إدارة المؤسسة وجميع العاملين فيها. ولذلك تحرص الشركة كل الحرص على الإستثمار في المجتمع المحلي في قطر وكذلك في المجتمعات التي تعمل فيها. و قد بلغ المبلغ المدفوع لكافة أنشطة المسؤولية الاجتماعية ٣٣,٥٥٥ ألف ريال قطري خلال عام ٢٠٢١ م.

أهم إنجازات المسؤولية الإجتماعية لعام ٢٠٢١:

١. الاستمرار في تقديم الحلول السكنية ذات الأسعار المعقولة والجودة العالية من خلال قرية بروة ومساكن مسيمر ومساكن السيلية.
٢. تقديم مبلغ ٢٠٠ الف ريال للهلال الأحمر القطري مخصصة لحملة أغاثة أفغانستان.
٣. دعم الخبرات القطرية من خلال التعاون مع الشركات الوطنية ذات الكفاءة والخبرة في قطاع الإنشاءات وأعمال التطوير العقاري .
٤. توثيق التعاون المشترك مع جامعة قطر بهدف تبادل الخبرات والبحث العلمي والتدريب في شتى المجالات.
٥. وفي نفس السياق، قامت بروة بتطوير وتقديم برنامج تدريب مهني وميداني لطلاب الهندسة من جامعة قطر خلال العام والذي يعتبر البرنامج الثاني مع كلية الهندسة بجامعة قطر، قام خلالها الفريق الهندسي المختص بالتطوير العقاري في مجموعة بروة العقارية بتقديم برنامج متكامل من العمل الميداني والمناقشات والدراسات المكثفة.
٦. دعم و رعاية فعاليات اليوم الوطني للدولة إيمانا من المجموعة بترسيخ الهوية الوطنية .
٧. رعاية الفعاليات الرياضية المقامة بالدولة Moto GP Title sponsor.
٨. رعاية مؤتمر المنظمة الدولية للمدن والاقاليم .
٩. الأحتفال بيوم الأسرة في قطر تزامن مع أحتفال الدولة.
١٠. المساهمة في الحملة الانسانية للتوعية بمرض التوحد .
١١. رعاية مؤتمر العمل و العمال .

الملحق الأول:
السِيَرْ الشخصيّة لأعضاء مجلس الإدارة

سعادة السيد/ صلاح بن غانم العلي

رئيس مجلس الإدارة

عُيّن سعادة السيد صلاح بن غانم بن ناصر العلي وزيراً للرياضة والشباب بتاريخ ١٩ / ١٠ / ٢٠٢١ وكان قبلها وزيرا للثقافة والرياضة من تاريخ ٢٧ / ١ / ٢٠١٦ سبقها فترة تجاوزت العامين قضاها وزيراً للشباب والرياضة. وقد شغل سعادته عدداً من المناصب العليا في الدولة، إذ تقلد رئاسة ديوان المحاسبة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٦ – ٢٠١١ ، ساهم خلالها في وضع الخطة الاستراتيجية لديوان المحاسبة التي اعتمدت رؤية تهدف إلى مساعدة الدولة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع القطري وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام، كما كُلف سعادته بعدد من المسؤوليات العامة منها رئاسة اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ – ٢٠١١ . وفي عام ٢٠٠٨ تم تكليفه برئاسة اللجنة المنظمة لاحتفالات اليوم الوطني للدولة حيث ساهم في وضع رؤية اليوم الوطني التي تدعو إلى تعزيز الولاء والتكاتف والاعتزاز بالهوية الوطنية القطرية. كما عمل سعادة السيد صلاح بن غانم العلي مستشاراً بمكتب سمو ولي العهد ما بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٣ ، أسهم سعادته في إطلاق قناة الريان الفضائية في عام ٢٠١٢ بغية تأسيس إعلام مستنير يساند نهضة قطر ويراعي خصوصية هويتها الوطنية وتنميتها المستدامة، هذا بالإضافة إلى عضويته في مجالس إدارات وأمناء العديد من المؤسسات والهيئات الحكومية، على غرار صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية، واللجنة العليا للمشاريع والإرث، ومؤسسة المكتبة الوطنية، والمجلس الوطني للسياحة وهيئة متاحف قطر. وشارك سعادته في العديد من المؤتمرات والندوات، كما قدم العديد من المحاضرات والعروض التقديمية في مجال الإبداع والتحفيز والحوكمة.

يحمل سعادة السيد صلاح بن غانم بن ناصر العلي شهادة البكالوريوس في علوم الإدارة الهندسية عام ١٩٩٣ من جامعة الباسفيك في الولايات المتحدة الأمريكية.

المهندس/ عبدالله بن حمد العطية

نائب رئيس مجلس الإدارة

يحمل المهندس عبدالله بن حمد العطية شهادة ماجستير العلوم في الهندسة الكيميائية من جامعة نوتنغهام في المملكة المتحدة ، إضافة إلى شهادة بكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة كارديف، المملكة المتحدة. يتمتع المهندس العطية بخبرة عملية واسعة شملت العديد من القطاعات في البلاد، حيث بدأ مسيرته المهنية مع شركة قطر للبترول كمهندس للعمليات وذلك حتى عام ٢٠١١ حين انتقل للعمل في شركة راس غاز المحدودة ككبير مهندسي المشروع ، ليصبح في العام ٢٠١٢ مديرا للتخطيط والتطوير البري.

تولى المهندس العطية في العام ٢٠١٤ مهاما جديدة بصفتة المدير التنفيذي بالإنابة لمكتب إدارة البرامج في اللجنة العليا للمشاريع والإرث ، قبل أن يترقي بمسيرتة ويشغل في ٢٠١٥ منصب مدير المكتب الفني في هيئة الأشغال العامة «أشغال». تدرج المهندس العطية في المناصب إلى أن أصبح مساعد رئيس هيئة أشغال حتى العام ٢٠١٨ ، كما انه عضو مجلس ادارة شركة مزايا ممثلا عن (جهاز قطر للاستثمار)، حيث تم تعيينه نائباً لرئيس مجلس إدارة شركة قطر للمواد الأولية، إلى أن تم تكليفه من قبل المجلس فيما بعد لتولي مهام الرئيس التنفيذي للشركة بالإنابة حتى مطلع شهر مايو ٢٠١٨ . تجدر الإشارة إلى أنة خلال الفترة نفسها، وتحديداً في يناير ٢٠١٧ ، تم تعيين المهندس عبدالله العطية كعضو في مجلس إدارة شركة الدار القطرية للاستثمار العقاري، ليتولى في شهر يوليو ٢٠١٨ منصب الرئيس التنفيذي للشركة.

السيد/ أحمد محمد الطيب

عضو مجلس الإدارة

يعمل السيد أحمد محمد طيب حالياً في منصب الرئيس التنفيذي لقطاع الاستثمار في شركة الدار القطرية للإستثمار العقاري يدير فيها محفظة بقيمة ٣٥ مليار دولار، بدأ السيّد/ أحمد طيب حياته المهنية بالعمل لسبع سنوات في إدارة الإتصالات والعمليات للقوات الخاصة – وزارة الداخلية، وبعدها التحق بشركة رأس غاز لمدة ست سنوات عمل في عدد من مشاريعها، ثم التحق بالديوان الأميري للعمل في المشاريع لمدة سنتين، وقبل التحاقه بشركة الدار عمل لمدة سنتين في مكتب إدارة المشاريع باللجنة العليا للمشاريع والإرث، كما أدارالسيّد/ أحمد طيب أعمال العائلة التجارية، وهو رئيس وعضو في عدد من مجالس الإدارة لمجموعة من الشركات داخل الدولة، ويحمل السيّد/ أحمد شهادة الماجستير في الهندسة الكهربائية من جامعة كلورادو دنفر في الولايات المتحدة الأمريكية.

الملحق الأول:
السِيَرْ الشخصيّة لأعضاء مجلس الإدارة

السيد/ ناصر بن سلطان ناصر الحميدي

عضو مجلس الإدارة

يشغل السيد ناصر بن سلطان الحميدي عضوية عدد من مجالس إدارات شركات مساهمة قطرية، فهو عضو في مجلس إدارة شركة قطر للوقود منذ عام ٢٠٠٨، وعضو كذلك في مجلس إدارة شركة قطر للأسمنت. كما شغل منصب المدير المالي للجنة الأولمبية القطرية، وهو رجل أعمال يشارك في أنشطة تجارية واقتصادية مختلفة. ويحمل السيد ناصر الحميدي درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال.

د. عبدالرحمن محمد الخيارين

عضو مجلس الإدارة

شغل د. عبدالرحمن بن محمد الخيارين منصب الرئيس التنفيذي لشركة ودام الغذائية وعين بعدها مستشاراً لمجلس إدارة الشركة، كما عمل سابقاً في مجال الإستثمار العقاري في شركة الديار القطرية، وهو مسجل كخبير عقاري في وزارة العدل. ويشغل د. الخيارين عضوية مجلس إدارة مصرف الريان. وهو حاصل على العديد من الشهادات الجامعية آخرها درجة الدكتوراة في التخطيط العمراني من جامعة ويلز ترنتي سان ديفيد في المملكة المتحدة.

د. ناصر بن علي الهاجري

عضو مجلس الإدارة

يعمل د. ناصر بن علي غصاب علي الهاجري في منصب مدير الرقابة المالية والإدارية في المكتب الخاص بسمو الأمير الوالد، كما يشغل د. ناصر الهاجري عضوية مجلس ادارة والعضو المنتدب لمصنع كيو ستيل. د. ناصر الهاجري حاصل على درجة الدكتوراة في إدارة الأعمال – المالية . لدى د. ناصر الهاجري عدد من كبير من البحوث في نفس المجال.

السيد/ أحمد خالد الغانم

عضو مجلس الإدارة

يشغل السيد أحمد بن خالد الغانم منصب المكلف بمهام مدير إدارة الوقاية بالإدارة العامة للدفاع المدني بوزارة الداخلية بعد أن ترأس قسم المخططات الهندسية فيها، والسيد/ الغانم عضو في عدد من اللجان فهو عضو في لجنة قبول المهندسين ممثلاً لوزارة الداخلية والدفاع المدني وعضو في لجنة دراسة الإشتراطات التخطيطية بوزارة البلدية والبيئة، وشارك في الكثير من الإجتماعات التنسيقية للمشاريع الكبرى بالدولة، كما حضر عدة إجتماعات لمدراء الدفاع المدني بمجلس التعاون لدول الخليج العربي ممثلاً عن الإدارة العامة للدفاع المدني. ويحمل السيد/ أحمد الغانم بكالوريوس في الهندسة من جامعة كنتاكي الشرقية (EKU) بالولايات المتحدة الأمريكية.

السيد / فهد بن احمد الكواري

أمين سر مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس العلوم عام ١٩٩٦ من جامعة قطر، وتنقل للعمل في عدة مواقع في بروة منها مساعد أمين السر بمجلس الإدارة، وتولى كذلك مهام مدير إدارة الممتلكات في الشركة، وشغل أيضاً وظيفة مدير مشاريع العمليات، كما عمل قبل إلتحاقه ببروة في هيئة الأشغال العامة وتولى فيها عدة وظائف، كما عمل السيد/ فهد الكواري بوزارة الشؤون البلدية والزراعة في شؤون الصرف الصحي، وأيضا التحق بالعمل في العلاقات العامة بإدارة الموانئ التابعة لوزارة المواصلات والنقل.

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية

مقدمة

مجلس إدارة شركة بروة العقارية ش.م.ع. وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين ب»المجموعة») مسؤولة عن إنشاء والحفاظ على الرقابة الداخلية المناسبة على التقارير المالية («ICOFR») على النحو المطلوب من قبل هيئة قطر للأسواق المالية («QFMA»). الضوابط الداخلية على التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير ضمان معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية. ويتضمن ICOFR أيضاً على ضوابط وإجراءات الكشف الخاصة بنا المصممة لتجنب الأخطاء في التقارير.

مخاطر في التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية في التقارير المالية في أنه إما أن البيانات المالية الموحدة لا تُعرض بشكل عادل بسبب أخطاء غير مقصودة أو متعمدة أو أن نشر البيانات المالية الموحدة لا تتم في الوقت المناسب. ويحدث أن العرض المقدم تكون البيانات به ناقصة أو غير مقدمة بشكلٍ عادل، وذلك عندما يحتوي حساب أو إفصاحات بيان مالي واحد أو أكثر على أخطاء جوهرية. وتعتبر الأخطاء جوهرية إذا كان بإمكانها، بشكل فردي أو جماعي، التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات المالية الموحدة.

ولتقييد مخاطر التقارير المالية، قامت المجموعة بتأسيس ICOFR بهدف تقديم تأكيد معقول ولكن ليس مطلقاً ضد الأخطاء الجوهرية. ولقد قمنا أيضاً بتقييم تصميم ICOFR وتطبيقه وفعاليته التشغيلية وفقاً للمعايير المحددة في الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (COSO). وتوصي COSO بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم كفاية نظام الضوابط. ونتيجة لذلك، عند إنشاء ICOFR، اعتمدت الإدارة أهداف البيان المالي التالية:

- الوجود / الحدوث – الأصول والمطالبات موجودة وحدثت المعاملات ؛
- الاكتمال – يتم تسجيل جميع المعاملات، ويتم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية الموحدة ؛
- التقييم / القياس – يتم تسجيل الأصول والمطالبات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة ؛
- الحقوق والالتزامات والملكية – يتم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب كأصول ومطالبات ؛ و
- العرض والإفصاح – تصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية مناسب.

ومع ذلك، فإن أي نظام للرقابة الداخلية، بما في ذلك ICOFR، بغض النظر عن مدى حسن تصميمه وتشغيله، يمكن أن يوفر ضماناً معقولاً ولكن ليس مطلقاً لتحقيق أهداف نظام الضوابط. وعلى هذا النحو، قد لا تمنع ضوابط الكشف والإجراءات أو الأنظمة الخاصة بـ ICOFR جميع الأخطاء والاحتيالات. وعلاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام الضوابط حقيقة وجود قيود على الموارد، ويجب اعتبار فوائد الضوابط بالنسبة لتكاليفها.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

المهام المشاركة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط التابعة لنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل جميع الادارات الأعمال الرئيسية والداعمة مع المشاركة في مراجعة موثوقية للدفاتر والسجلات التي تقوم عليها البيانات المالية الموحدة. نتيجة لذلك، ينطوي تشغيل ICOFR على موظفين من مختلف الوظائف والخبرات في المنظمة.

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية

الضوابط التي تحد من مخاطر الاخطاء في التقارير المالية

يتكون نظام ICOFR من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى التقليل إلى أدنى حد من احتمال وجود أخطاء في البيانات المالية الموحدة. يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل التالي:

- الضوابط التي تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف ضمن السياسات والإجراءات المدونة أو الفصل بين الواجبات؛
- الضوابط التي تعمل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية؛
- الضوابط الوقائية أو التحقيقية بطبيعتها؛
- الضوابط التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة. تتضمن الضوابط التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية الموحدة, الضوابط على مستوى الشركة والضوابط العامة لنظام تكنولوجية المعلومات مثل التحكم في الوصول الفعلي للنظام وعناصر التحكم في التعامل مع البرمجيات، في حين تتمثل الضوابط التي لها تأثير مباشر في، على سبيل المثال، تسوية تدعم مباشرة بند الميزانية العمومية.
- تتكون هذه الضوابط من مكونات آلية و / أو يدوية. الضوابط الالية هي وظائف تحكم مشمولة في عمليات النظام مثل الفصل الذي يفرضه تطبيق عناصر التحكم في المهام وفحص الواجهة على اكتمال ودقة المعلومات التي يتم ادخالها في النظام. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل إعتماد المعاملات.

قياس تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية

خلال السنة المالية ٢٠٢١، أجرت المجموعة تقييماً رسمياً لكفاءة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام ICOFR مع مراعاة التالي:

- مخاطر أخطاء البنود المدرجة في البيان المالي الموحد، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل أهمية بند البيانات المالية و قابليته للخطأ؛
- قابلية الضوابط الداخلية المحددة، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل درجة الآلية والتعقيد ومخاطر تجاوز صلاحيات الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى اصدار الاحكام المطلوب.

تحدد هذه العوامل، بشكل إجمالي، طبيعة وتوقيت و مستوى الأدلة التي تتطلبها الإدارة من أجل تقييم ما إذا كان تصميم نظام ICOFR وتطبيقه و تشغيله فعالاً. يتم الحصول على الأدلة نفسها من الإجراءات الواردة ضمن المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصًا لأغراض تقييم ICOFR.

لقد تضمن التقييم تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط في مختلف العمليات بما في ذلك الإيرادات والذمم المدينة والمقبوضات والمشتريات والذمم الدائنة والمدفوعات وعقود الإيجاروالاستثمارات المالية وغيرالماليةوالنقد و الخزينةوالأصولوالموارد البشرية وجداول الرواتب والاستثمارات العقارية الممتلكات التجارية والممتلكات والمنشآت والمعدات ودفتر الأستاذ العام وإعداد التقارير المالية والتكنولوجية وضوابط الرقابة على الأنظمة وعلى مستوى المنشأة.

تضمن التقييم أيضًا تقييمًا لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط على مستوى الشركة والضوابط العامة لنظام المعلومات والضوابط المتعلقة بالإفصاح. نتيجة لتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ICOFR ، لم تحدد الإدارة أي نقاط ضعف جوهرية واستنتجت أنه تم تصميم ICOFR وتنفيذه وتشغيله بشكل مناسب منذ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

تقرير
هيئة الرقابة الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لشركة بروة العقارية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه إلى يوم الدين.. وبعده،،،

فإننا في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لشركة بروة العقارية، قد راقبنا المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحتها الشركة خلال السنة المنتهية ٣١/١٢/٢٠٢١م، ولقد قمنا بالمراقبة الواجبة لإبداء الرأي عما إذا كانت الشركة التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك بالفتاوى والقرارات والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا.

ولقد قامت الهيئة من خلال عضوها التنفيذي بالمراقبة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات، وفي رأينا:

١) أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها الشركة خلال السنة المنتهية ٣١/١٢/٢٠٢١م، والتي أطلعنا عليها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٢) إن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة.

٣) إن احتساب الزكاة تم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة.

وننتهز هذه الفرصة لنعبر عن شكرنا وتقديرنا لإدارة الشركة على تعاونها وتجاوبها مع الهيئة، ولكل المساهمين والمتعاملين مع الشركة، سائلين الله تعالى أن يبارك في جهودهم جميعاً لخدمة الاقتصاد الإسلامي وتنمية وطننا بما يحقق الخير للجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

د. أسامة قيس الدريعي

العضو التنفيذي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لشركة بروة العقارية